ما لم تضعه العرب وضعا
وعلاقته بتأصيل اللغة العربية

د. عبد العباس عبد الجاسم
وزارة التربية– العراق

مقدمة

لعلَّ الوقوفَ على كثيرٍ من ألفاظ اللغةِ التي تجاوزها أرباب المعجمات، وحكموا عليها بعبارات شتى من قبيل: (هكذا قالت العرب)، أو (ما وضعته العرب وضعا)، أو (لا أعرف)، أو (غير عربية) أو غيرها مما تذرّع به الدارسون؛ لبعدِ الزمنِ التاريخي لموضوعات اللغة، أو لقلة المصادر أو ندرتها، يستوجب العودة إلى هذه الألفاظ لحسم الموضوع فيها بعد التطور الذي شهده ميدان اللغة وعلومها، لأن ذلك طريق صائب لرصد اللغة والحفاظ على روائها وديمومتها.

وتُعدّ ظاهرة النحت في العربية من الموضوعات التي شغلت الباحثين، على الرغم من أنّه لم يكن طارئا فيها، بل هو ظاهرة لغوية تكاد اللغات الأخرى من غير عائلتها اللغوية تشاركها فيها، وربّما هو أساس فيها، فللنحت في اللغة الفارسية على سبيل المثال شأن كبير، إذ نجد فيها ألفاظاً مثل: (زركون)، المكوّنة من (زَر) وتعني الذهب، و (كَون) وتعني اللون.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ العقل العربي قد اجتهد في نحت الفعلين اللذين كثيرا ما اتحدا في المعنى، فالفعل (بحترَ) منحوت من (بترَ)، و (حترَ)، وكلاهما يعني القِصَر والتقصير.

ومن ثَمَّ وجدتُ بعد النظر بإنعام في ما خصّه أبو الحسين ابن فارس (ت395هـ) في ما زاد على ثلاثة أحرف من أنّ العرب قد وضعت بعض مفرداتها وضعا، وجدته لم يكن دقيقا فيما ذهب إليه، فكشف البحث والتنقير عن أنّ بعض هذا الذي ذكره منحوت، وبعضه مزيد، وبعضه الآخر غير عربي.

على أنَّ ابن فارس كان يرى أنَّ هذه المفردات عربية محض، فهو يصرّح بأعجمية المفردة التي زادت على الثلاثي مثل: (السِّجِلاّط) نمط الهودج، ولكن يبدو أنّه لم يكن مطمئنا للمفردات التي وضعتها العرب وضعا، إذ كان يختم حديثه عنها بعبارة (والله أعلم بالصواب)، وهو ما يوحي للباحثين أنّه قد يئس من الحصول على مخرج لغوي أو اشتقاقي لها، فقال بوضعها، أو ربّما الزمن الذي كان يرقب رحيله لم يسعفه في إيجاد مخرج لها.

وهذا كلّه دفع إلى البحث لفكِّ لغز ما وضعته العرب وضعا من خلال الوقوف على معنى المفردة ودلالتها بالعودة إلى جذرها الثلاثي الذي لابدَّ من أن يكون له حضور؛ لإثبات حقيقة التأسيس اللغوي الذي قامت عليه اللغة العربية؛ لكونها علمية البناء لا اعتباطية، فهي تعتمد مبدأ التطور اللغوي من حيث كونها أصواتا أولا، ثم تدرجها تاريخيا إلى أن وصلت المفردة إلى استقرارها على الركائز الثلاث التي قامت عليها الكلمة، وتكوّنت وصارت ذا معنى.

لقد ترك ابن فارس ما يرقبه الآخر لتظلّ باب العلم مطلقة المصراعين لاستمرار البحث، وفكِّ رموز ما استغلق على الباحثين الأوائل، إذ جهد البحث في إزالة الرتاج عن نافذة لغوية معجمية يُطلُّ من خلالها نور العربية على وفق أسلوب اشتقاقي للمفردة التي قال بوضعها ابن فارس رحمه الله.

لقد كان عدد المفردات التي قال ابن فارس بوضعها مائة وثماني وسبعين مفردة، استطاع البحث أن يردّها إلى أصلها الثلاثي، وبيان الأحرف الزائدة، أو أنّ بعضها جاء منحوتا من فعلين ثلاثيين يدلّ معنى كلّ فعل منهما على معنى الفعل أو الاسم المنحوت، أمّا الباقي من المفردات فقد خرج البحث بعدم عربيتها، أي: إنّها دخيلة، ولكنّ ذلك لم يرد في جميع حروف المعجم التي سمّاها ابن فارس كتبا، وقد أبقى البحث على هذه التسمية لِما فيها من أبعاد علمية ترفع من شأن البحث تجاه الحرف تاريخا وتكوينا، أي: إنّ للحرف معنى قائما فيه.

وتجدر الإشارة إلى أني جهدت في البدء بتمهيد حاول القول بنشأة اللغة وتقسيمها والمناسبة بين ألفاظها، وكونها معربة، وضرورة إعرابها، وبناء الفعل الذي عددته حجر الزاوية في الدراسة،.

إنّ البحث يتوسل إلى حجة ما قال به، فإذا كان قد بلغ الصواب المطروح، فذلك من فيض عطاء ابن فارس وشيوخه؛ لِما لمحه الباحث من إشارات دلّ عليها ابن فارس، وتركها إضاءات في منعطف زمن البحث، أمّا إذا حكم المتلقون من أهل اللغة والباحثون في ميدانها بردِّ ما أوضحناه فإنَّ ذلك جهد المقل الذي نبا بضربة ماضيه، والعذر موصول بالمتلقي الباحث عن حقيقة اللغة، دعاؤنا ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ إنّك نعمَ المولى ونعمَ النصير.

نشأة اللغة

من غير المناسب أن ينأى البحث عن اللغة نشأة وتاريخا وتطورا، ولعلّ فلسفات الأديان التي تعدّ أولى المراحل في التفتق الذهني لعبقرية العنصر البشري هي صاحبة الأيادي التي مُدّت إلى البحث عن اللغة وتكونها؛ إذ ترى أنّ الله خلق من الطين جميع حيوانات الحقول، وجميع طيور السماء، ثم عرضها على آدم (ع) ليرى كيف يسمّيها، وليحمل كل منها الاسم الذي يضعه له الإنسان، فوضع آدم (ع) أسماء لجميع الحيوانات المستأنسة، ولطيور السماء، ودواب الحقول[1]، والطريقة نفسها كانت العقلية العربية قد سلكتها مستندين إلى آية قرآنية تؤيد ما ذهبوا إليه من أنّ اللغة توقيف لا اصطلاح، وإن كان ابن جني (ت392هـ) قد مال إلى تأويل تلك الآية على غير ما فهمها عليه أشياخه، فعدّ الأصل في نشأة اللغة تواضعا واصطلاحا لا وحيا وتوقيفا، معرضا لرأي أستاذه أبي علي الفارسي (ت377هـ) إذ قال له يوما: إنّ اللغة، أي: نشأتها، من عند الله، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا﴾[البقرة/31]، وهذا لا يناوله موضع خلاف، وذلك أنّه قد يجوز أن تأويله: أقدرَ آدمَ على أن واضع عليها[2].

لقد أنكر الكثير من الباحثين القول بأصل اللغات، ونادوا باستحالة الوصول إلى نتيجة قطعية تبيّن الصورة التي بدأ الإنسان يتكلم عليها، واكتفوا بمتابعة التطور اللغوي مستندين في ذلك إلى أنّه لم يُعثر على قبيلة لا لغة لها، وأنّ المتوحشين أنفسهم ليسوا بدائيين، وإنّما يتكلمون أحيانا لغات على درجة من التعقيد لا تقلّ عمّا هو في أكثر اللغات تعقيدا، ومنهم من يتكلّم بلغة على درجة من البساطة تحسدهم عليها أكثر اللغات بساطة[3].

إنّ ذلك يوحي بغياب نقطة البدء، فالبحث عن أصل اللغة كالبحث عن أصل اليد، وهو ما يدفع الباحثين إلى النظر في تطورات اللغة، والبحث في الأداة المستعملة في اللغة من مفردات وأدوات وتراكيب؛ لأنّ البحث عن المجهول من غير دليل يؤدي إلى انطمار البحث وعودة الباحث خالي الوفاض[4].

المناسبة بين اللفظ ومعناه

إنّ اللغة هي الوسط الذي يتكون فيه الإنسان بكل ما يتواضع عليه من قيم، وكل ما يستصفيه من مقومات الحياة الروحية والحسية، والإنسان لا يتكلم ليصوغ أفكارا فحسب، بل يتكلم أيضا ليؤثر في أفعاله في أغلب مراحل عمره، وليعبّر عن حساسيته، أو ربّما تكون هناك أسباب تخفى لبعدها في الزمان[5]؛ لأنّ الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر[6]، وإن كان الباحثون قد وجدوا قدرا مشتركا بين لغات البشر يكشف عن قبول ما ذهب إليه بعض الباحثين من غير

معرفة الأساس العقلي الذي أدى إلى اشتراك الميم، والفاء، والياء، والدال، والتاء، والذال، والزاي، وغيرها في كلام معظم البشر مع اختلاف بيئاتهم وتعدد لغاتهم، وتباين أجناسهم[7]، ولربّما حصل الباحث على بسيط اختلاف بين حرف (الثاء) على سبيل التمثيل عند جماعة لغوية أخرى، ولكن الحرف يبقى (ثاء)، ومهما يكن من شيء فقد لحظت وجهة النظر التي يراها المفكرون في اللغة بعد استقرار حرف (الباء) في كلمة (أب) على سبيل التمثيل، والتي تعدّ عين المفردة في كلمة (أَبَوَ) هو العزم الفاعل خصوبة، أو الحياة، أو التمييز بصفة، أو التفرد بها، وأصل الجذر ترّهي (ميثولوجي) إلى نظير (أبوَ) إله الإخصاب السومري، والأب: الأصل ذو الوسيلة والحياة، والأب فيه من العموم[8].

إنّ الظروف الاجتماعية هي التي اختصت الأبوة بصوت، والأمومة بصوت، أي: إنّ هناك آثارا اجتماعية تراكمية أفرزت عبر النطق نوعية أصوات دلّت على ما أشير إليها من ألفاظ بدرت تدل على معان اختصها الإنسان الطفل بالإشارة إلى شيء[9].

يستفاد مما تقدم أنّ للفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع أن يضع، وإلاّ كان تخصيص الاسم المعين بالمسمى ترجيحا من غير مرجح[10]، لقد عقد ابن جني بابا لمناسبة الألفاظ للمعاني، ومنها أنّهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدّا، فقالوا: صرَّ، وفي صوت البازي تقطيعا، فقالوا: صرصرَ، ونقل عن سيبويه المصادر التي جاءت على فعَلان أنها تأتي للاضطراب والحركة، مثل: النقَزان، والغلَيان، والغثيَان، فقابلوا بتوالي حركات الأمثال توالي حركات الأفعال، وهذا ما يسعى إليه البحث لأن المفردات التي يرى ابن فارس أنه قد وضعها العرب وضعا توحي بجمودها، وعودة المفردة للدلالة على تناسب اللفظ والمعنى يفك هذا الجمود، ويدع المفردة تعبر عن دلالتها ومناسبة اختيار أحرفها؛ لأنَّ اللغة لا تأتي من فراغ.

ومن قبيل ذلك أن المصادر الرباعية المضعّفة تأتي للتكرير، مثل: الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والقرقرة، والفعَلى تأتي للسرعة، مثل: البَشَكى، والجَمَزى، وكذلك باب (استفعل) جعلوه للطلب؛ لِما فيه من حروف زائدة على الأصول، كما أنّهم جعلوا تكرير العين، مثل: فرَّح، وبشَّر، لتكوين قوة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث المعبّر بها عنها، فيعدلونها بها، ويتخذونها عليها، ومن ذلك قولهم: خَضِمَ، وقَضِمَ، فالخضم لأكلِ الرطب كالبطيخ والقثّاء، والقضم لأكل اليابس، مثل: قضمتِ الدّابةُ شعيرها، وفي الخبر: قد يدرك الخضم بالقضم، أي: قد يدرك الرخاء بالشدة، واللين بالشظف، فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس، حذوا

لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث، ومن ذلك قولهم: النضح للماء ونحوه، والنضخ أقوى منه، قال سبحانه: ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴾[الرحمن/66]، فجعلوا الحاء لرقتها للماء الخفيف، والخاء لغلظها لِما هو أقوى منه، ومثله القدُّ طولا، والقطّ عرضا؛ لأنّ الطاء أخفض للصوت وأسرع قطعا من الدال المستطيلة الدالة على المماطلة[11].

تقسيم اللغات

يستند هذا التقسيم للغة إلى قوانين التطور والارتقاء المتعلقة بقواعد الصرف والتنظيم، ويرى الباحث العلامة (شليجل) أنّ اللغات ثلاث فصائل:

1- اللغات العازلة: أي غير المتصرفة، وهي التي لا تتغير فيها بنية الكلمة، وليس بين أجزاء تراكيبها روابط وصلات، مثل اللغة الصينية.

2- اللغات الإلصاقية: وهي التي تمتاز بالسوابق واللواحق التي تربط بالأصل فتغير معناه وعلاقته بما عداه من أجزاء التركيب، مثل اللغة اليابانية، واللغة التركية[12].

3- اللغات التحليلية: وهي اللغات المتصرفة التي تتغير أبنيها بتغير المعاني، وتحلل أجزاؤها المترابطة فيما بينها بروابط تدل على علاقتها، ومن هذه اللغات اللغة العربية، والتي تعد في طليعة اللغات السامية الموصوفة بالتحليلية، وأكثر اللغات الهندوأوربية[13].

العربية لغة معربة

لَمّا كانت اللغة العربية لغة تحليلية دلّت على أنّها لغة متطورة قابلة لاحتواء ما هو جديد من القول والفعل، والذي تجسده المفردة، شأنها في ذلك شأن اللغات المنضوية تحت لواء السامية؛ لذا فإنَّ الإعراب من خصائص العربية، بل من أشدّها وضوحا، وإنّ مراعاته في الكلام هو الفارق الوحيد بين المعاني المتكافئة.

لقد نبّه ابن فارس على ذلك بما ذهب إليه من كلام في أن قائلا لو قال: ما أحسن زيد، غير معرب، بتسكين نون أحسن، ودال زيد، أي لم يحرّك أواخر الكلم لم يوقف على مراده، لكنه إذا قال: ما أحسَنَ زيدًا، بنصب المفردتين دلّ على أنّه يتعجب، وأنّ (ما) تعجبية.

وإن قال: ما أحسنُ زيدٍ، برفع نون أحسن، وجر دال زيد، دلّ على أنّه يستفهم، وأنّ (ما) استفهامية، وأنّ الجملة اسمية لا فعلية، فإنْ قال: ما أحسنَ زيدٌ، برفع (زيد) دلّ على أنّ القائل نفى الإحسان عن زيد، وأنّ (ما) نافية، وأنّ الجملة فعلية منفية، وبذا يكون المتكلم قد أبان المعنى من خلال الإعراب، وأنّ الحركات الإعرابية أداة للتفريق بين المعاني، وكذلك بالحروف،

فـ (كَتَبَ)، و (كُتِبَ)، و (كُتُب)، و (كاتب)، و (مكتوب) يتم التفريق بين الأفعال والأسماء من خلال الحركة، فالأول فعل ماض مبني للمعلوم، أمّا الثاني ففعل ماض مبني للمجهول، والمفردة الثالثة أضحت اسما من خلال الحركة (كُتُبٌ)، جمع كتاب، أمّا (كاتب) و(مكتوب) فقد جاء التفريق من خلال الحروف، إذ استوى الأول (كاتب) اسم فاعل، وكان الثاني (مكتوب) اسم مفعول[14].

إن الحكم بجمود اللغة وتوقفها عند حد معين على الرغم من أنّها الأداة التي يعبر بها ليس عن الفكر فحسب، بل عن جميع مجالات الحياة، أقول إن الحكم بذلك ضد نواميس الحياة، ثم إنّه لأمر بدهي لا يحتاج إلى دليل أو برهان في إثبات تطور الأشياء تجاه انتقالة الحياة، وفي جميع مرافقها من حال إلى حال أخرى أحسن من الأولى، ولَمّا كانت اللغة نشاطا إنسانيا هادفا توجّب أن تكون متطورة متحررة من قيود الوقف، وجمود الإعراب؛ لأنّ ذلك، أي: التطور أو الاصطلاح من أسس الإيمان بعبقرية هذا الكائن الذي خلقه البارئ العزيز في أحسن تقويم، فضلا على استعداده للنطق لِما في مركز المخ من تجويف، شأنه شأن هيئة اللسان لنطق المفردات، تعززها مرحلة التحصيل في القدرة على النطق، واختيار مفردات الكلام لإنجاز التركيب المعرب، إذن لابدَّ للغة من أن تكون معربة؛ لأنّ من أسرار تطورها كونها معربة، وديمومة بقاء اللغة شرط في إعرابها وبيانها.

ضرورة الإعراب

يرى بعض الباحثين انعدام وجود علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب، فقد يقرأ القائل بهذا الرأي خبرا صغيرا في صحيفة على رجل لم يتصل بالنحو بأي نوع من الاتصال، فيلاحظ أنّه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمّد القارئ للخبر إلى الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب، ونصب المرفوع أو جرّه[15].

لكن هذا يعدّ مغالطة لا تحتمل كما يراها باحثون آخرون؛ لأنّ الشخص المذكور عندما نُفسد عليه إعراب الكلمات سيجد نفسه أمام خليط من الألفاظ والتعابير ليس عاميا كلّه فيفهمه فهم العامة، ولا فصيحا كلّه فيفهم منه بعضه على قدر استعداده، حتى ليأتي فهم الفكرة سقيما مشوها، فهو على جهله التام بالقواعد الإعرابية لا يستوعب جزئيات الفكرة، ولا يلمح الترابط بين أجزائها إلا إذا قرئت عليه قراءة نحوية[16].

ويرى ابن الأنباري (ت328هـ) أنّ من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث؛ لأنّ من ذكّر مؤنثا، أو أنّثَ مذكّرا كان العيب لازما له كلزومه من نصب مرفوعا، أو خفض منصوبا، أو نصب مخفوضا[17]، ثمّ إنّ الأسماء لَمّا كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني؛ لتكون طريقا لاتساع المعاني[18].

العربية فضلى اللغات

عقد ابن فارس فصلا أفاض فيه عن أنّ لغة العرب أفضل اللغات، وأوسعها؛ لتأكيد التنزيل على ذلك، وقد أشار إلى البيان الذي خص به سبحانه القرآن، ومن خلاله الرسول الكريم (ص) الذي عُرف بذلك، فقد جاء في محكم قوله سبحانه: (خلق الإنسان علمه البيان)[الرحمن/3-4]، ولَمّا كان كذلك فإنّه يعني بيان اللسان العربي، وبذا تكون سائر اللغات قاصرة عنه، وواقعة دونه[19].

ولَربّما اعترض بعض القائلين في أنّ البيان يقع بغير اللسان العربي، قيل له: إنّ المتكلم بغير العربية قد يعرب عن نفسه حتى يفهم فهذا أحسن مراتب البيان؛ لأنّ الأبكم قد يدل بإشارات وحركات له على أكثر مراده، ثم لا يسمى متكلما؛ ولكن يسمّى بيّنا غير أن ذلك مغلوط، إذا عددنا اللغات فيها من البيان كالعربية؛ لأنّ العربية فيها من السعة ما ليس موجودا في اللغات الأخرى، فالسيف في اللغة الفارسية له اسم واحد في حين له في العربية صفات كثيرة[20].

لقد عجزت التراجم عن نقل التنزيل العزيز إلى شيء من الألسنة، ولكنهم فعلوا في سائر الكتب المقدسة المنزلة؛ لأنّ العجم لم تتسع في المجاز اتساع العرب[21]، وأين لغير العرب من التعبيرات التي عجزت عنها اللغات الأخرى، من مثل: هو رَحْبُ العطن، أي: رحب الذراع، وغَمر الرداء، أي: كثير المعروف، وهو رابط الجأش، أي: رابط القلب، ثم أنّ للعرب كلماً يلوح كالمصابيح في أثناء كلامهم، مثل: قولهم لجموع الخير: قثوم، وفي هذا الأمر مصاعب وقحَم: كل شاق من الأمور المعضلة[22].

يتضح من ذلك أنّه لأمر ثابت لا مردَّ عنه من أنّ الإعجاز الرسالي العربي لغة وبيانا وفصاحة لا جدال فيه ولا مراء، ذلك أنّ الله سبحانه اختار لغة العرب لخاتم أنبيائه (ص) في بيئة لا ترى فوق الإعجاز اللغوي وفصاحة القول سماء أخرى، فلم يجعل السحر ولا إجلاء العمى ولا ليونة الحديد تحديا، وإنّما كانت المفردة هي القول الفصل بعشر سور، أو حتى بسورة واحدة

على الأقل، حتى قال قائلهم لَمّا عزّ الخطاب وتحيّر الجواب: وأيمِ الحق إنّ عليه لطلاوة، وإنّ فيه لحلاوة، وإنّ أعلاه لمعذق، وإنّ أسفله لمغدق، وإنّه يعلو ولا يُعلى عليه، ما دعا ذلك الإعجاز إلى الحرص غير المحدود، والعناية باختيار المفردة فعلا كانت أو اسما أو حرفا بحيث يكون المعنى موافقا ومناسبا للفظ، وعليه فمن غير المقبول أن يضع العربي كلامه، أو مفردته وضعا من غير دراسة وتدقيق، ذلك أنّ اللغة لا تأتي من فراغ، ومن غير المقبول أن تحكم على اللغة بالاعتباطية، ومن ثَمَّ فبقاء المفردة في دلالتها على المعنى الذي تحمله ينمّ عن تفكير مدروس غير ساذج.

بناء الفعل

يتبوأ الفعل في كيان التركيب اللغوي للغة العربية موقع الصدارة، واللبنة الأساسة الأولى في البناء قبل الاسم، والحرف، ذلك لأن من الأسماء ما هو مشتق من الفعل، فالأفعال أصول مباني أكثر الكلام؛ لذا سمَّاها العلماء أبنية[23]، ثم إنّ الفعل أو الحدث لا يكون إلا إذا ارتبطت حركته بزمن معين، والفعل أول بدء النطق للخلق الإبداعي السماوي الذي جاء به التنزيل العزيز، قال سبحانه: ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾[العلق/ 1]، فالقراءة عمل وفعل وحركة زمنها القرآني (اقرأ) هو المستقبل.

تعدد الأبنية

حين تخضع اللغة بين أفكار الباحثين في دراسة عن أصل المفردة، فعلا كانت أو غير ذلك، يضطر القارئ الباحث والمستقصي لِكُنهِ الأشياء أن يستوطن المتابعة في البحث والتنقير، فمن العلماء من يرى ثنائية الفعل التاريخية، وهو أمر عام في جميع اللغات؛ لأنّه النتيجة لمحاكاة الأصوات الطبيعية، مثل تقليد الإنسان أصوات الحيوانات، أو الظواهر الطبيعية، إنّ هذه الفكرة قريبة الشبه من موضوع النشوء والارتقاء، ولعل ذلك ظاهر فيما ذهب إليه ابن فارس في معجم (مقاييس اللغة) من خلال محاولة تطبيقية لربط الجذر الثنائي بمعنى كلّي ثمّ يتعضى، أي يتجزأ، أو يتفرق ذلك الأصل كلّما لحقته لاحقة صوتية جديدة، فباب القاف والطاء على سبيل التمثيل، وما يثلثهما يفيد معنى القطع، فـ (قطع) تدل على صرم وإبانة شيء، و(قطف) تدل على أخذ ثمرة من شجرة، و(قطل) تدل على قطع، و (قطم) تدل على قطع أيضا[24].

وقد تبنى الأصبهاني (ت502هـ) من الأقدمين أيضا هذا الرأي في كتابه (غريب القرآن)، إذ عد الحرف المضاعف هجاء حرفا واحدا، فذكر الفعل المضاعف (مدَّ) في (مدْ) قبل الفعل مدح حتى سُمّي الحرفان اللذان ينشأ عنهما معنى مادة، أو تركيبا، أو أصلا، أو ترجمة[25].

ووجدت هذه الفكرة صداها عند بعض المعاصرين، فيرى الكِرْملي (ت1947م) أن ما زاد على اثنين ليس إلا تصديرا، أو كسعا وهو الزيادة في آخرها، فالأفعال: ثَرَم، وجَرَم، وحَرَم، وخَرَم، وصَرَم، وشَرَم، ذات أصل ثنائي هو: الراء والميم، ولكنه مصدّر بحرف آخر، وتدل جميعها على القطع، أمّا رَتَمَ، ورثَمَ، ورَدَم، فهي عنده من المادة الثنائية (ر ، م) وقد حُشيت بحرف آخر، وكلّها تدل على القطع، لكن ابن دريد (ت321هـ) رفض الثنائية، ورأى في الثنائي الصحيح لا يكون حرفين البتة إلا والثاني ثقيل حتى يصير ثلاثيا[26].

موضوعية بناء الثلاثي

يرى الدكتور مهدي المخزومي (ت1993م) في إثبات ثلاثية الأصل وجنوح الرأي عن الثنائي أن تنوين أسماء الأفعال: صهٍ، ومهٍ، وأفٍّ، ليس تنوين تنكير؛ لأنّ ذلك من خصائص الأسماء، ولكنه تنوين يلحق بعضها مما كان على حرفين، وذلك لتكثير أصولها، وإلحاقه بالثلاثي الذي صار الوحدة الكلمية في العربية على حد زعمه[27].

إن الثلاثي أكثر ما يكون من الأبنية، وذلك لقلة حروفه، ولحجز الحشو الذي هو عين الفعل بين فائه ولامه، لتباينهما، ولتعادي حاليهما، أي: لتضادهما فالمبتدأ وهو الحرف الذي بدئ به الفعل لا يكون إلا متحركا؛ لأنّ العربية لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرك، والموقوف عليه، وهو الثالث لا يكون إلا ساكنا، فلما تنافرت حالاهما وسَّطوا بينهما، حتى لا يفجئوا بضد ما كان آخذا فيه ومنصبا عليه[28].

إنّ أقل الأسماء والأفعال بنات الثلاثة، مثل: زيد، وعمر، وضَربَ، وعَمِلَ، قال أبو زيد الأنصاري (ت215هـ): ما بني عليه الكلام ثلاثة أحرف، فما زاد ردّوه إلى ثلاثة، وما نقص رفعوه إلى ثلاثة، مثل: أب، وأخ، ودم، وفم، ويد، فإذا ثنّوا قالوا: أبان، وأخان، ودمان، وفمان، فإذا رجعوا إلى التمام قالوا: أبوان، وأخوان، ودميان، وفميان، وقد قالوا: فموان، ودموان، وهو أعلى ويديان، وإذا جاء الجمع قالوا: آباء، وإخوة، ودماء، وأفمام، وأيدٍ، فما زاد ردّوه إلى ثلاثة، قال الشاعر في الناقص والتام من (أب): [الوافر]

أتنجزُ بالأبين معًا علينا وما آباؤنا بذوي ضغينا[29]

اتساع الثلاثي بالاشتقاق

لقد بات واضحا مما تقدم أنّ الثلاثي هو عدة الأبنية للفعل؛ لِما رآه أهل اللغة، وعدّوه أساسا، لكن لا يقف حائلا أمام اتساع تلكم الدائرة؛ لأنّ التوقيف يتنافى وسنة الحياة، فاللغة ترجمان الفكر، والفكر لا يتوقف، ولا يجمد، ومستحدثات الحياة التي تتطلب ما يعبّر عنها تتدفق حتى لتكاد تسابق الأنفاس، فالحكم على اللغة بالجمود هو ضد نواميس الحياة، وهو ما دعا ابن جني إلى عقد فصل عن الاشتقاق، أعمل فيه فكره، فوجد:

1- أنّ الاشتقاق الذي سمّاه الصغير، أو الأصغر هو ما تماثلت أحرفه الأصلية للمشتق والجذر الذي اشتق منه، كاشتقاق الخبرة من (خَبَرَ)، والمسالة من (سألَ).

2- الاشتقاق الكبير، وهو ما تماثلت فيه الأحرف الأصلية للمشتق، والجذر الذي اشتق منه مع اختلاف ترتيب مواقع الأحرف، مثل تقاليب (ب، ج، ر): جبر، وجرَب، وبجَر، وبرَج، وربَج، ورجبَ، وكذلك ما عُرِفَ بالقلب المكاني، مثل: جذب، وجبذ، وطسم، وطمس، وغيرها.

3- الاشتقاق الأكبر، وهو ما لم تتماثل فيه كل أحرف الكلمتين، وإنّما تماثل بعضها وتقارب بعضها الآخر كالتصاقب، مثل: نهق، ونعق، وجرف، وجلف، وكالإبدال اللغوي، مثل: مدحَ فلان ومدهه، والرُّسغ، والرُّصغ.

4- الاشتقاق الكبّار، وهو ما عرف قديما بالنحت، مثل: بسمل، والأصل: بسم الله، وحوقل، والأصل: لا حول ولا قوة إلا بالله، ومثل: الصهصلق: الشديد الصوت الصخاب، والصلدمة، ونعني بها الفرس الشديدة، وهو ما نعرض له آتيا[30].

ما زاد على الثلاثي

إنّ جميع القائلين بثلاثية الأصول السامية يردون الفعل غير الثلاثي، أي الرباعي منها إلى الثلاثي، فـ (دحرج) على سبيل التمثيل تُردُّ إلى (دحر)، و (درجَ)؛ لِما فيها من معنى الإبعاد والدفع، كما أفاد بعض الباحثين غير الأقدمين أنّ الثلاثي مأخوذ من الثنائي، فـ (قطف) الذي يفيد القطع والجمع، الأصل فيه: (قط) و (لف)، الأول: قطعَ، والثاني: لفَّ، بمعنى جمعَ، وهذا التأويل لا يعني أنّ الثنائية أساس البناء الفعلي، وإنّما لبيان انّ النحت آلية لغوية، يمكن أن تكون نافذة للاشتقاق، وقد درج ابن فارس على ذلك النهج؛ إذ يؤكد أنّ للرباعي والخماسي مذهبا في القياس يستنبطه النظر الدقيق، وهو ما تألفه اللغة العربية دون غيرها من اللغات الأخرى؛ إذ

لكل لغة أسلوب خاص في تأليف الألفاظ والتراكيب[31]، وربما اتفقت معها لغات أخرى في مناخ لا تبتعد عمّا عُرف في العربية.

ويرى ابن فارس أيضا أنّ هذا الرباعي هو ثلاثي أصلا زيد عليه حرف، فالبلعوم، بحسب رأيه، ثلاثي زيد عليه الميم، والأصل على هذا الأساس (بلع)[32]، وقد عدّ الميم جنسا من المبالغة، ومثله (زرقم) من الزرقة، و (فسحم) من الانفساح.

ومن الجدير بالذكر أنّ ردّ الرباعي والخماسي إلى الثلاثي على أساس الزيادة يعتمد الباحثون فيها على العلاقة الصوتية والمعنوية بين الثلاثي وما زيد عليه من حرف، ولكنهم اختلفوا في تحديد هذه الزيادة، وكان ابن فارس في تحديده لهذه الزيادة معتمدا على ما ذهب إليه من سبقه في الرأي، وهم: الكسائي (ت189هـ)، والفرّاء (ت207هـ)، وأبو زيد الأنصاري (ت215هـ)، فضلا على اهتدائه بالإشارات التي تنبه عليها واهتدى بها من الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، والتي يفهم منها رد الرباعي إلى الثلاثي، مثل: العُكبُرة من النساء، وهي الجافية العلجة، قال الخليل: هي العكباء في خلقها، قال ابن فارس: (وهذا الأمر ظاهر أن الراء فيه زائدة والأصل: العكب، قال: [البسيط]

عكباءُ عُكبُرة في بطنها ثجلٌ وفي المفاصل من أوصالها فدَعُ)[33]

النحت

لقد كان في إعادة النظر في المفردات التي عدّها ابن فارس أنها وضعتها العرب وضعا منطلق دراسي، ورؤية علمية لإعادة البحث في ذلك؛ إذ إنّ قدرا لا يستهان به قد جاء منحوتا، إلى جانب الأفعال المزيدة، والمفردات غير العربية الدخيلة، ما يدعو البحث إلى إفساح مجال الدراسة لمعرفة النحت، والأسس التي يقوم عليها، والقواعد التي يبنى على وفقها، فالنحت لغة يعني القشر والبري في الأجسام الصلبة كالخشب والحجر، ثم تجاوزوا بها دلاليا فقالوا: جمل نحيت، قد انتُحِتَت مناسمه[34].

أمّا النحت اصطلاحا فعملية تأليف كلمة اسمية كانت أو فعلية من كلمتين أو أكثر مع دلالة الكلمة المنحوتة على معنى كان ماثلا في الكلمات الأصول المنحوتة، وهو على هذا الأساس اشتقاق؛ لأنّه توليد للألفاظ، ومما هو جدير بالتنويه أنّ الكلمة المنحوتة تجري عليها أحكام الأفعال النحوية من حيث اللزوم والتعدي، وكذلك البناء للمعلوم أو البناء للمجهول، والحركات وإن كان المنحوت اسما جرت عليه أحكام الأسماء[35].

وكان الفراهيدي أول مَن أشار إليه، قال ابن فارس: (والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: حيعلَ الرجل، إذا قال: حيَّ على)[36]، قال عبد يغوث الحارثي: [الطويل]

وتضحكُ منّي شيخَةٌ عبشَميةٌ كأنْ لم ترَى قبلي أسيرًا يمانيا[37]

علّة النحت

يرى أهل اللغة أن تيسير المفردة، والاستكثار من الكلمات هو الدافع الأساسي لظهور النحت، فقد أشار سيبويه (ت180هـ) في النسب إلى المركب الإضافي من الأسماء فيجعلونه من حروفها بمنزلة (جعفر) ويجعلون فيه حروف الأول والآخر ولا يخرجونه من حروفها ليعرف، فمن ذلك: عبشمي، وعبدري[38].

وجرى ذكره على لسان ابن السكيت (ت244هـ) من غير أن يذكر مصطلح النحت، قال: (يقال أكثرت من البسملة، إذا أكثر من قوله: بسم الله الرحمن الرحيم)[39].

وورد ذكره عند المبرد (ت285هـ)، وابن دريد (ت321هـ)، وأبي البركات الأنباري (ت577هـ)، والسيوطي (ت911هـ).

ولا يلتزم النحت بجميع الحروف الواردة في الكلمتين؛ لأنّ غرضه الإيجاز، وعلى هذا الأساس لا توجد قاعدة مطردة لكيفية النحت، وإنّما هو سماعي[40]، أي إنّه يعتمد حركة اللسان ونطق المفردة على ما يستسهله الناطق في إبقاء بعض الحروف وإهمال بعضها الآخر، وقد وقف بعض اللغويين موقف المعارض والرافض لظاهرة النحت؛ إذ يرى الأب أنستاس الكِرْملي بعدم الحاجة إليه معللا أن علماء العصر العباسي لم ينحتوا كلمة واحدة علمية، ولم تنحت العرب إلا الألفاظ التي يكثر ترددها على ألسنتهم، وقد أيده الدكتور مصطفى جواد على ذلك[41]، لكن الظاهرة قائمة على مدى التاريخ اللغوي، وقد أحصى ابن فارس في معجم مقاييس اللغة قرابة المائة والعشرين مفردة منحوتة، وفي الآتي أمثلة مما ذكره من المفردات التي نحتها اللسان العربي المبدع، فصاغها فعلا أو اسما:

- **بحتر**: وتعني القصير، منحوتة من (بتر) فكأنه حُرم الطول فبُتِر خلقه، و (حتر) وتعني عدم التفضل على أحد، ويقال: أحتر على نفسه وعياله، أي: ضيّق عليهم، فاصبح هذا المعنى في قصير القامة؛ لأنّه لم يُعطَ ما أعطيه الطويل[42].
- **ثفرق**: والثفروق، قمع الثمرة، والمفردة منحوتة من (ثفر) التي تدل على مؤخر الشيء[43]، ومن (فرق) التي تعني المفارقة، وناقة مفرق: فارقها ولدها بموت[44].

- **جمهر**: ومعناها جمع، منحوتة من (جمر) بمعنى: التجمع والاتقاد، (وجهر) التي تعني الإعلان والكشف والارتفاع[45].
- **حرقف**: والحرقف الدابة المهزولة، والمفردة منحوتة من (حرف) التي تعني الضمور[46]، و(حقف) والتي تعني ميل الشيء وعوجه، ولهذا قيل للرمل المنحني: حقف، قال امرؤ القيس: [الطويل]

فَلَما أجزنا ساحة الحيِّ وانتحى بنا بَطنُ خَبثٍ ذي حقافٍ عَقَنقَلِ[47]

- **خلبس**: والخلابس: الحديث الرقيق، منحوت من (خلب) بمعنى ميل الشي إلى النفس[48]، ومن (خلس) بمعنى الاختطاف والالتماع[49].
- **دعبل**: الدّعبل الجمل العظيم، والمفردة منحوتة من (دبل) بمعنى جمع، كدبلك اللقمة بإصبعك[50]، ومن (عبل) ويعني الضخامة والامتداد والشدّة[51].
- **زهلق**: الزهلوق: الخفيف، منحوت من (زلق) وتعني تزلج الشيء عن موضعه، والمزلقة: الموضع لا يثبت عليه[52]، قال سبحانه: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾[القلم/ 51]، ومن (زهق) وتعني التقدم والمضي والتجاوز[53].
- **سرحب**: السرحوب الفرس الجواد، والمفردة منحوتة من (سرح) بمعنى انطلق، والسراح: الطلاق، والسَّرحة: الشجرة طويلة الأغصان[54]، ومن (سرب) الذي يدل على الاتساع والذهاب،ومنه قول العرب للمطلقة: اذهبي فلا أنده سربك، أي: لا أرد إبلك[55].
- **شعنف**: الشعناف رؤوس تخرج من الجبل، والكلمة منحوتة من (شعف) التي تعني أعالي الشيء ورأسه، والشعفة: رأس الجبل[56]، ومن (نعف) وتعني ارتفاعا في الشيء، والنعفة: ذؤابة الرجل؛ لأنها سامية، أي: مرتفعة[57].
- **صمقر**: اصمقرَّ اللبن، إذا اشتدت حموضته، والمفردة منحوتة من (صقر) وتعني الخثورة، وقد رفضها ابن فارس؛ لأنها من كلام أهل المدر[58]، ومن (مقر) التي هي بمعنى (حمض)، والممقر: اللبن الحامض[59].
- **عنسل**: العنسل: الناقة السريعة الوثيقة الخَلق، والمفردة منحوتة من (عنس) وتعني الشدة في المشي[60]، ومن (نسل) الدال على سلّ شيء وانسلاله[61].
- **فرزدق**: الفرزدق والفرزدقة: القطعة من العجين، والمفردة منحوتة من (فرز) الدال على عزل الشيء عن غيره[62]، ومن (دقّ) الدال على صغر وحقارة.

- **لهجم:** اللهجم الطريق المديَّث، منحوت من (لهج) وتعني الإغراء بالشيء والمثابرة عليه[63]، ومن (هجم) الذي يدل على ورود شيء بغتة[64].
- **نهشل:** النهشل الذئب، والمفردة منحوتة من (نشل)، والنشيل: اللحم الذي يُنشل من القدر بالمنشل[65]، ومن (نهش) بمعنى أخذ اللحم بالفم[66]، وذلك ما يدل على العض، وهو ما يتجسد في النهشل، أي: الذئب لكونه سبعا فيه حمّى الولوع بنهش اللحم.
- **هذرم:** الهذرمة سرعة الكلام، وهي منحوتة من (هذر) الذي يدل على كثرة الكلام في خطل، وهو الهذيان[67]، ومن (هذم) الذي يدل معناه على قطع الشيء، وهذمُ السيف: قطعُه[68].

ما زاد على الثلاثي من الأفعال

يرى ابن فارس هذه الظاهرة، ظاهرة الزيادة، أن لها تاريخا يمتد في عمق زمني بأدلة تبين موضوعية ذلك الأمر؛ إذ استطاع أن يضع كلَّ لفظة في موضعها الصحيح من خلال انتهاج نظرية المقاييس، وذلك بالنظر إلى الجذر الثنائي المضاعف أو الثلاثي، فالفعل (خضم) على سبيل التمثيل يدل على الكثرة، والخضرم: الرجل الكثير العطية، وكل كثير خضرم، فالعلاقة في المعنى واللفظ واضحة، تبين زيادة حرف الراء لزيادة المعنى[69].

لقد بلغت حروف الزيادة على الأفعال قرابة الخمسة والعشرين حرفا وقف عليها ابن فارس في الألفاظ الأفعال التي جاوزت الثلاثي، أسهمت في الكشف عن بعض الأوهام التي وقع فيها اللغويون، وأصحاب المعجمات على وجه الخصوص، فعلى سبيل التمثيل أنّ السمهرية رماح نُسبت إلى رجل اسمه (سمهر) لكن تبيّن من خلال الكشف عمّا زاد على الثلاثي أنّ السمهرية مشتقة من الفعل (س، م ، ر) الدال على الصلابة، والسمر: شجر ينبت في الأرض العربية يتخذ منه العرب الخشب لعمل الأبواب، أو لصناعة الرماح[70]؛ لقوته وصلابته.

ومن ذلك أيضا (دلمك)، والدلموك الحجر، والأصل: دلك، والميم حرف زائد[71]، و(زعرر) والزعرور السيئ الخلق، والراء حرف زائد، والأصل: زعر[72]، و(جحدل) والجحدل الحادر السمين، والدال حرف زائد، والأصل: جحل[73]، و(جرضم) والجرضم الأكول، الجيم والميم زائدان، والأصل: رضّ[74].

يستفاد مما تقدّم أنّ الأفعال التي زادت على الثلاثي لا تخرج عن نطاق النحت، أو المزيدة بحرف أو حرفين، وربّما بثلاثة أحرف، وما عداه لا يكون إلا غير عربي، أي: دخيلا، أمّا ما وضعته العرب وضعا كما أشار إليه ابن فارس في نهاية دراسة الحروف التي سمّاها كتبا، فلا

أجد لذلك موضوعا لغويا معجميا؛ لأنّ المفردة العربية لم يضعها اللسان العربي اعتباطا، وإنّما جاءت وليدة من رحم الفكر العربي اللغوي بعد حين من الروية والخلق والإبداع، وقد رفضت واقع الفراغ، وأثبتت أنّها لغة لا تموت عندها المفردات، وإنّما هي قادرة على استدعاء لغتها في الاستعمال عِبْرَ زمن متناهٍ في القدم بمواءمة لا تستوحش التركيب ما يثبت بوضوح أنّها لغة فكرية شرفها الله سبحانه بالتنزيل العزيز.

معجم مقاييس اللغة

كان هذا المعجم وما يزال نقطة التحول في الدرس اللغوي المعجمي العربي على وجه الخصوص؛ لِما عُرف عنه من إبداع تميز به من غيره من المعجمات، وبه استطاعت الدراسات أن تتوصل إلى استكناه نظرية الأصول عند ابن فارس التي لم يسبقه أحد فيها، ولم يبطلها أحد من بعده.

ظل معجم مقاييس اللغة يدعو إلى حقيقة علمية لم تدحضها الدراسات الحديثة في كشف الستار عن المعنى الأصلي المشترك في جميع صيغ المادة، أي: عن الأصول التي يقصد بها الجذور، وما يدور حولها من فروع، وكذلك المقاييس التي يقصد بها الاشتقاق كاشفا من خلال ذلك أنّ للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولا تتفرع منها فروع، وأوضح أنّ الناس قد ألفوا في جوامع اللغة؛ لكنهم لم يعربوا في شيء من ذلك عن تلك المقاييس، ولا عن أصل من تلك الأصول[75].

ينماز معجم مقاييس اللغة من غيره من المعجمات بربط المعاني الجزئية للمباني بمعنى عام يجمعها، أو مبانٍ عامة[76]، أي: إن هناك دلالة محورية يتحقق فيها المعنى تحققا علميا في كل الاستعمالات المصوغة من هذا الأصل، أي: الجذر، من مثل: صلت، ويعني بروز الشيء ووضوحه[77]، أو هو الذي يدل على تجرد الشيء مما يعروه، من ذلك قولهم: أصلتَ سيفه، إذا جرّده من غمده، ورجل صلت الجبين، إذا كان مجردا من الشعر، من الوضوح، وحمار صلتان: هو الحمار المنجرد القصير الشعر، أو هو الذي يتقدم جماعته، ويتجرد عنهم، والدلالة واضحة في المعنيين، وإن كان ابن فارس قد أشار إلى الحاجة إلى التعليل المجازي في تقريب المعنى، فانصلاته عن جماعته ممكن ذلك في الدلالة مما عرف عن حمر الوحش في الحركة مجتمعة، وجاءنا بمرق يصلت، إذا كان قليل الدسم كثير الماء، أي: إنّه تجرّد من قشرة الدسم فوضح ما في الإناء.

يختص هذا المعجم بالمنحى الذي اتخذه ابن فارس في مواد الثنائي المضاعف، والثلاثي من الأفعال، أمّا ما يخص الفعل الرباعي والخماسي فيقرر أن لهما مذهبا في القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أنّ أكثر ما تراه منحوت منه، والأصل في ذلك ما ذهب إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي من قولهم: حيعل الرجل، إذا قال: حيّ على[78]، وقال بنوع آخر في الرباعي وهو الثلاثي؛ لكن العرب تزيد عليه حرفا، أو أكثر لمعنى من المبالغة يريدونه[79].

وأبعد ابن فارس عن طريق القياس ضربا آخر من المفردات، منها ما كان فعلا، ومنها ما لم يذكر له فعلا، وإنّما باشره بكونه اسما، وسمّى هذا الضرب من الموضوع وضعا[80]، إذ رأى فيه أنّ العرب لم تكلف قدرتها في المجال اللغوي بعودته إلى أصلها الثلاثي، أي: إلى جذره، وإنّما باشرته مباشرة، وهذا الضرب من المفردات هو الذي وقف عنده البحث، وقام على سوقه يسعى إلى العودة بها إلى الأصل معنى ودلالة، أو القول بقدومها من وراء أسوار اللغة العربية، وذلك من حسنات التأريخ اللغوي؛ لأنّ اللغة المنطوية على حروفها لا تأخذ من غيرها ولا تعطي إنما هي لغة قاصرة، وأجلها قصير مخروم لا محتوم.

ما لم تضعه العرب وضعا

كان للمعجمات النصيب الأوفر في البحث اللغوي، ودراسة المفردة فعلا كانت أو اسما أو حرفا، وكان لـ (معجم مقاييس اللغة) لابن فارس الحظ الأكبر، والسهم الأوفر في فلسفة اللغة، والعودة بها إلى جذورها الأصلية، والتبحر في عمق أصولها الثنائية المضاعفة والثلاثية المجردة والمزيدة، وما إنْ بلغ ابن فارس حدّ القول بانعدام الاشتقاق لبعض المفردات والقول بوضع العرب لبعض مفرداتهم وضعا تطوع البحث لسبر الغور في تلكم المفردات التي حوتها المقاييس، فكانت مائة وثمانين مفردة إلا اثنتين، استنادا إلى أنّ اللغة لا تكون اعتباطا، وإنّما تولد ، أو تأتي عبر تفكير وروية؛ لذا صار لزاما أن تفتح باب العودة إلى معنى المفردة، ودلالتها لبلوغ الجذر اي: الأصل، وعلى هذا الأساس سعى البحث لتبيان الدراسة.

أمّا المفردات التي أعيت المعجمات في ردّها فقد حكم البحث بأعجميّتها، وكونها دخيلة؛ لِما فيها من حروف اجتمعت من غير تلاؤم صوتي تألفه الأذن العربية مقارنة بالمفردة العربية الأخرى التي جاءت الحروف فيها متوائمة صوتا ودلالة.

ومن ثمّ رفض البحث ما وضعته العرب وضعا كما أراده ابن فارس، ذلك أنّ المفردة تحمل تاريخها معها، والعودة بالمفردة إلى أصل، أي: جذر أحسن من أن تكون تائهة لا قرار لها، الأمر الذي يجعل اللغة المستندة إلى رؤية سديدة وعلمية، تستحق هذا الشرف الرباني في كونها لغة كتاب الله الذي فرض على المؤدين فروض عبادته أن ينطقوها عربية من دون تفريق بين لسان وآخر، أو بين عرق وآخر، تجسيدا لهذا المقام الإنساني القدير. وعلى سبيل التمثيل لا الحصر نورد أنموذجاً لتلكم المفردات التي أغلق أبن فارس الباب عليها من دون أن يخضعها للدراسة والتحليل .

- بلعث : البلعث : السيئ الخُلق، يرى البحث أن العرب لم يضعوها وضعاً وإنما هي منحوتة من (لعث) بمعنى البطء ، ومن (عبث) مقلوب بعث بمعنى خلط والعبيث: الكثير العبث (81).
- بهكث : البهكثة: السرعة في العمل ، والمفردة غير عربية دخيلة.(82)
- جخدب: الجخدب : دويبة ، منحوتة من ((جخب))، والجخَّابة: الثقيل اللحم، ومن ((جخدب))، والجخادي : الضخم من الإبل (83).
- حيفس : الحيفس : القصير، والأصل ثلاثي ((حفس)) والياء حرف زائد لإثقال الدلالة(84).
- خيعل : الخيعل : قميص لا كمين له ، والمفردة غير عربية ؛ لأن حرف الخاء لايكاد يأتلف مع العين الا بدخيل (85).
- فقعس : فقعس : حي من الأسد ، والكلمة منحوتة من ((فعس)) والفاعوس:الداهية،(86). ومن ((قعس)) والأقعس: الرجل المنيع ، وعزة قعساء ، أي : ثابتة.
- قرمد : القرميد: الآجر بالرومية(87)، والمفردة غير عربية.
- هنبث: الهنابث : الأمور الشدائد(88)، والأصل ثلاثي ((هبث)) والنون حرف زائد.

الخاتمة

حتى تظل اللغة العربية قوية ثابتة الأداء معطاءة لا يتحدَّاها زمن ، ولايبخسها عصر ، ولاتعيقها مرحلة من مراحل التجدد بل تزيدها بهاءً ، تلتمع مفرداتها ألقاً ويندا عطاؤها معنى ودلالة في

مواكبتها للتطور اللغوي ، والإبداع العلمي القدرة التجددية في مكانتها على تقديم المصطلح للمبتكر من العلوم والآداب ، يسبر أبناؤها الغور في الأفكار والرؤى التي قال بها علماء اللغة الأوائل ممن رسموا الطريق لمجمل مساقات اللغة ومواءمتها للقادم من العصور مما أثبتته أبحاث الأيام السالفة والآتية من أن للغة العربية أصولاً ثابتة على صحة قواعدها البنائية الصرفية والقواعدية النحوية ، ورهافة حسها في رسم الأساس الصوتي قبل أن ترسمه الأجهزة التقنية . إن إعادة النظر في آراء من قال بخصوص مفردات وضعتها العرب وضعاً لا يعني سبق قلم التفكير، وإنما بيان لما في اللغة العربية من عمق في العطاء تشحذ همم طلابها ومريدوها في أنهم يرون فيها ما لايراه غيرهم من دقائق المفاهيم اللغوية، ولا غرابة في ذلك لأنها لغة التنزيل العزيز، لغة معطاء كلما سألتها عن أمر أغدقت عليك أفكاراً تعجز عنها لغات أخر، تثبت بما لايقبل الشك من أنها أم اللغات تعطي بقدر ما تأخذ وتزيد أحياناً. إن لمثل هذا الأداء الفكري جدَّة في اللغة يزيد من عمرها الإبداعي ، وشحذاً لهمم الناطقين بها على أن يصونوها من عثرات ظلمات الزمن الذي لايرحم العاطلين.

الهوامش

1. ينظر: سفر التكوين، الإصحاح الثاني، الآية 19 وما يليها.
2. الخصائص 9/1.
3. اللغة، فندريس 29 – 30.
4. دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح 35.
5. الكتاب، سيبويه 1/ 129.
6. الخصائص 1/ 52.
7. من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس 119.
8. المعجم، عبد الله العلايلي 44.
9. نظرية الأصول، د. عبد العباس عبد الجاسم 42.
10. دلالة الألفاظ ، د. إبراهيم أنيس 8.
11. المزهر، السيوطي 1/ 47.
12. دلالة اللواحق التصريفية، أشواق محمد النجار 60.
13. دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح 44 – 46.
14. دراسات في فقه اللغة 117 وما بعدها.

15. من أسرار اللغة 160.
16. دراسات في فقه اللغة 137.
17. المذكر والمؤنث 1/ 107.
18. الإيضاح في علل النحو 69.
19. الصاحبي 16.
20. الصاحبي 6.
21. الصاحبي 17.
22. الصاحبي 24.
23. الأفعال، ابن القوطية 1.
24. اللغة بين العقل والمغامرة، د. مصطفى مندور 94.
25. نشوء اللغة العربية، الكرملي 2–3.
26. جمهرة اللغة 1/ 29.
27. في النحو العربي، قواعد وتطبيق 141.
28. الخصائص 1/ 56–57.
29. ينظر: جمهرة اللغة 2/ 784.
30. الخصائص 2/ 133، و165، ونظرية الأصول 132.
31. دراسات في فقه اللغة 49.
32. مقاييس اللغة 1/ 329.
33. مقاييس اللغة 4/ 362.
34. لسان العرب (نحت) 14/ 207.
35. الاشتقاق، عبد الله أمين 391.
36. الصاحبي 461.
37. المفضليات، للضبي 158، ومقاييس اللغة 1/ 329.
38. الكتاب 3/ 376.
39. إصلاح المنطق 303.
40. فقه اللغة العربية 332.
41. المباحث اللغوية في العراق 88.
42. مقاييس اللغة 1/ 329.
43. مقاييس اللغة 1/ 34.
44. مقاييس اللغة 4/ 493.
45. أصل ما زاد على ثلاثة 34.
46. مقاييس اللغة 2/ 24.
47. ديوانه 44، ومقاييس اللغة 2/ 143.
48. مقاييس اللغة 2/ 205.

49. مقاييس اللغة 2/ 208 و 250.
50. مقاييس اللغة 2/ 327.
51. مقاييس اللغة 4/ 214.
52. مقاييس اللغة 3/ 53.
53. مقاييس اللغة 3/ 32.
54. مقاييس اللغة 3/ 157.
55. مقاييس اللغة 3/ 155.
56. مقاييس اللغة 3/ 189.
57. مقاييس اللغة 5/ 444.
58. مقاييس اللغة 3/ 297.
59. مقاييس اللغة 5/ 324.
60. مقاييس اللغة 4/ 155.
61. مقاييس اللغة 5/ 420.
62. مقاييس اللغة 4/ 485.
63. مقاييس اللغة 5/ 214.
64. مقاييس اللغة 6/ 37.
65. مقاييس اللغة 2/ 428.
66. مقاييس اللغة 5/ 363.
67. مقاييس اللغة 6/ 45.
68. مقاييس اللغة 6/ 45.
69. أحمد بن فارس، د. هادي حسن حمودي 313، وينظر: نظرية الأصول 240.
70. مقاييس اللغة 3/ 159.
71. مقاييس اللغة 2/ 340.
72. مقاييس اللغة 3/ 53.
73. مقاييس اللغة 1/ 509.
74. مقاييس اللغة 3/ 511.
75. مقاييس اللغة 1/ 1.
76. البحث اللغوي عند العرب 143.
77. المقاييس اللغة 3/ 302.
78. مقاييس اللغة 1/ 421.
79. مقاييس اللغة 1/ 328، و 335.
80. مقاييس اللغة 1/ 421.
81. القاموس المحيط 231.
82. مقاييس اللغة 335/1، ولسان العرب168/2.

83. لسان العرب85/3.
84. المنجد 138.
85. مقاييس اللغة 200/2.
86. القاموس المحيط 726.
87. المعرب302.
88. مقاييس اللغة 6 / 73.

مصادر البحث

فوق المصادر: التنزيل العزيز القرآن.

1. أحمد بن فارس وريادته في البحث اللغوي والتفسير القرآني والميدان الأدبي، الدكتور هادي حسين حمودي، ط 1، مطبعة عالم الكتب، بيروت، 1987م.
2. الاشتقاق، عبد الله أمين، ط 2، مكتبة الخانجي، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، 2000م.
3. إصلاح المنطق لابن السكيت (244هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط 3، دار المعارف بمصر، 1970م.
4. أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارس من خلال معجم مقاييس اللغة، د.سلمان بن سالم السحيمي، ط 1، جامعة أم القرى، المدينة المنورة، 1426هـ.
5. الأفعال لابن القوطية (367هـ)، تحقيق على فودة، ط 1، مطبعة مصر، 1952م.
6. الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي (337هـ)، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة، القاهرة، (د – ت).
7. البحث اللغوي عند العرب، الدكتور أحمد مختار عمر، ط 2، عالم الكتب، القاهرة، 1976م.
8. جمهرة اللغة لابن دريد (321هـ)، علق عليه ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005م.
9. الخصائص لابن جني (392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، (د – ت).
10. دراسات في فقه اللغة، الدكتور صبحي الصالح، ط 6، دار العلم للملايين، بيروت، 1976م.
11. دلالة الألفاظ، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 2004م.
12. دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، أشواق محمد النجار، ط 1، دار دجلة، عمان، 2007م.
13. شرح ديوان امرئ القيس، منشورات دار الفكر للجميع، بيروت، 1968م.
14. فقه اللغة العربية، الدكتور كاصد ياسر الزيدي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1987م.
15. في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، الدكتور مهدي المخزومي (1993م)، ط 2، دار الرائد العربي، 1986م.
16. الكتاب، سيبويه (180هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، (د – ط)، (د – ت).
17. لسان العرب لابن منظور (711هـ)، ط 3، دار صادر، بيروت، 2004م.
18. اللغة، فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، (د – ت).
19. اللغة بين العقل والمغامرة، الدكتور مصطفى مندور، مطبعة أطلس، القاهرة، (د – ت).
20. المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية، الدكتور مصطفى جواد، ط 2، مطبعة المعارف، بغداد، 1970م.
21. المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (328هـ)، ط 2، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي، دار الرائد العربية، بيروت، 1976م.

22. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي (911هـ)، دار الفكر، (د ت ط).
23. المعجم، موسوعة لغوية علمية فنية، عبد الله العلايلي، ط 3، شركة دار الجديد، بيروت، 1997م.
24. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (395هـ)، اعتنى به الدكتور محمد عوض مرعب، وفاطمة محمد أصلان، ط 1، مطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.
25. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (395هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م.
26. المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي(540هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر، ط2 ،مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1996م.
27. المفضليات، للمفضل الضبي (178هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط 6، دار المعارف بمصر، القاهرة، (د – ت).
28. من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، ط 3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966م.
29. نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، الأب أنستاس ماري الكِرْمَلي، مكتبة الثقافة الدينية، (د – ط)، (د – ت).
30. نظرية الأصول عند ابن فارس، الدكتور عبد العباس عبد الجاسم، ط 1، دار معالم، أبو ظبي، ودار المؤلف، بيروت، 2012م.